مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 11 العدد: 01 / جوان-2024
ص 172 - 191
OEB Univ. Publish. Co.

الانفتاح التجاري مدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي وحماية الاقتصاديات إقليميا

Trade openness is an entry point for economic integration and regional economic protection

حمزة مرادسي [1] *

[1] المركز الجامعي سي الحواس بريكة، مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة، (الجزائر)،
hamza.meradsi@cu-barika.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/06 تاريخ قبول النشر: 2024/05/24 تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص: تستهدف هذه الورقة بحث طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتكامل الاقتصادي ودورهما في حماية اقتصاديات الدول إقليميا. ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث أفكار جزئية، تبحث الفكرة الأولى مفهوم وأهمية التجارة الدولية، أما الفكرة الثانية فتتناول الانفتاح التجاري كدافع لتحقيق التكتلات وحماية الاقتصادات على المستوى الإقليمي، في حين تركز الفكرة الثالثة على الكيفية التي يمكن بها للتكتلات أن تكون سبيلا لتقليل التمييز بين الدول وبلوغ التكامل بينها. وقد خلصت الدراسة إلى تأكيد الدور الإيجابي للانفتاح التجاري في ترقية التعاون الاقتصادي بين الدول باعتباره محورا يمكن أن تقوم عليه استراتيجيات الدول لحماية اقتصاداتها من الصدامات والوصول إلى بناء تكتلات تحقق التكامل الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري. التعاون الدولي. التكتلات، التكامل الاقتصادي، حماية الاقتصاد.
تصنيف JEL :.B17 B27، P45.J51 .

Abstract: This paper aims to study the relationship between trade openness and economic integration and its role in protecting countries' economies. The study was divided into three ideas: the concept and importance of international trade, trade openness as a driver of economic conglomerates and the protection of economies, and then how conglomerates can be a way to achieve economic integration.

The study concluded by affirming the positive role of trade openness in promoting international cooperation, protecting States' economies from shocks and achieving economic integration.

Keywords: trade openness; international cooperation; conglomerates; economic integration; Protect the economy.
Jel Classification Codes: B17. B27 ،J51. P45.

* **المؤلف المرسل:** حمزة مرادسي

1. مقدمة:

تتخذ العلاقات التي تربط دول العالم شكل علاقات ثنائية أو علاقات متعددة الأطراف. وتستثمر الدول هذه العلاقات لتجاوز الخلافات السياسية وبناء جسور التعاون فيما بينها لتعزيز المبادلات في مختلف المجالات، وتعتبر المبادلات التجارية ثمرة من ثمار بناء العلاقات بين الدول وشكل من أشكال التعاون الاقتصادي بينها، لذلك تترجم قوة العلاقات وزيادة التعاون الاقتصادي بين الدول في زيادة درجة الانفتاح التجاري بينها.

وفي هذا السياق تثبت النظرية الاقتصادية دور التجارة الدولية والانفتاح التجاري كمظهر من مظاهر التعاون الاقتصادي في تلبية احتياجات الدول، لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تهيئة بيئة مواتية لحرية حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الأسواق دوليا. لذلك يرى العديد من الباحثين أن الانفتاح التجاري يعد استراتيجية فعالة يمكن أن تتبناها الدول النامية لتثمين مزاياها النسبية، وتجنب تكاليف اعتماد سياسات الغلق وتقييد التجارة، لتعزيز تنافسيتها وبناء قدراتها التنموية وتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

وقد شهدت التجارة الدولية توسعا كبير في العقود الثلاثة الماضية من خلال زيادة حجم التجارة الدولية من 5 تريليون دولار في 1994 إلى 25 تريليون دولار في 2019 قبل جائحة COVID-19، لتقدر آخر تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد UNCTAD أن حجم التجارة العالمية في ديسمبر 2022 بـ 32 تريليون دولار. وقد تبع هذا التوسع الكبير في حجم التجارة الدولية بروز اتجاه عالمي جديد نحو بناء العديد من التكتلات الإقليمية والعالمية، سعيا منها إلى تحقيق المزيد من الانفتاح التجاري وتكريسا لمزايا التعاون الاقتصادي المبني على الاعتماد المتبادل والتبادل المتكافئ بين الدول.

وللاستفادة من هذا التوجه العالمي تعتبر الدول الإفريقية وبالنظر إلى هشاشة اقتصاداتها وعدم استقرارها أكثر الدول حاجة إلى الانخراط في التكتلات اقتصادية، لذلك وضمن رؤية أفريقيا 2063 بذلت حكومات دول القارة الافريقية جهودا كبيرة في إصلاح هياكلها الاقتصادية والسياسية استعداد لبناء تكتلات اقتصادية، وتجسيدا لمسعى إنشاء سوق مشتركة والتغلب على الاعتماد المفرط على تصدير المنتجات الاولية وتحقيق التكامل

الاقليمي بينها، تم الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA بتاريخ 2012 بـ: أديسا أبابا باثيوبيا تحت شعار تعزيز التجارة البينية في افريقيا Boosting intra-African trade. لتصبح هذه المنطقة ثان أكبر تكتل على الصعيد العالمي بعد منظمة التجارة العالمية WTO.

وضمن هذا الطرح النظري العام والتوجه العالمي عموما والافريقي بشكل خاص، برزت فكرة هذه الورقة البحثية التي تستهدف تسليط الضوء على الأسس النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري وكل من التكامل الاقتصادي وحماية اقتصاديات الدول من خلال معالجة الاشكالية التالية:

- **كيف يمكن تعزيز مكاسب الانفتاح التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول وحماية الاقتصاديات على المستوى الإقليمي؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم الفكرة العامة للورقة البحثية إلى ثلاث أفكر جزئية، تناولت الفكرة الأولى مفهوم وأهمية التجارة الدولية، لتعالج الفكرة الثانية الانفتاح التجاري كدافع لتحقيق التكتلات وحماية الاقتصادات على المستوى الإقليمي، أم الفكرة الثالثة فبحثت في الكيفية التي يمكن بها للتكتلات أن تكون سبيلا لتقليل التمييز بين الدول وبلوغ التكامل بينها.

2. ماهية التجارة الدولية:

سنحاول في هذا الجزء من البحث عرض مفهوم التجارة الدولية وتسليط الضوء على أهمية التجارة الدولية بالنسبة للدول على المستوى المحلي والإقليمي.

1.2 مفهوم التجارة الدولية:

إن مسيرة تطور الإنسان مرتبطة بالبحث المستمر عن الأدوات والآليات التي تسمح له بتعظيم منافعه، فبعد أن كانت احتياجاته البدائية محدودة جدا، وكان نظام الإنتاج الطبيعي كفيلا بتلبيتها ومعتمدا بشكل كبير على مجموع المؤهلات الطبيعية التي تسمح بإنتاجها، ولم تكن هناك أية حاجة لإنتاج فوائض، لكن مع التوسع السكاني برزت العديد من

الحاجات الجديدة التي يتعذر تلبيتها بشكل مباشر بسبب انعدام شروط إنتاجها، لذلك تم اكتشاف نظام المبادلة كأفضل سبيل يتيح لأصحاب الحاجة تلبية احتياجاتهم واحتياجات الأطراف المتبادل معها، من خلال مبادلة فوائضهم في إطار التجارة المحلية القائم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل. (حشيش، 2002، صفحة 12) وعلى الصعيد الدولي أدى تطور الدول إلى تضاعف حاجاتها إلى تعظيم المنافع من خلال التبادلات الدولية، الذي عزز بدوره عملية انتاج الفوائض ومبادلتها مع فوائض الاخرين، والتخلي عن أسلوب الاكتفاء الذاتي في الإنتاج، وزاد الميل نحو التخصص في الإنتاج بما يتوافق مع ما تمتلكه الدولة من مؤهلات طبيعية ممثلة في توفر الشروط الطبيعية الملائمة لإنتاج تلك السلع والخدمات، ومؤهلات اقتصادية من خلال توفر فرص إنتاجها، لكن بتكلفة منخفضة مقارنة بتكلفة استيرادها من دول أخرى، مما جعل العديد من هذه القيود الجغرافية والاقتصادية حائلا أمام إمكانية اتباع اي دولة في العالم لسياسة الاعتماد على الذات بشكل كامل وخلال فترة طويلة في تلبية جميع احتياجاتها، (يونس، 1993، صفحة 12) لذلك كانت التجارة الدولية أسلوبا أمثلا لتحقيق منافع متبادلة لكل الدول المشاركة فيها، من خلال تبادل السلع والخدمات ومختلف عناصر الإنتاج، (حمدي ، بيروت، صفحة 13) قائمة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي. (حشيش، 2002، صفحة 12)

وهنا يمكننا التفريق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية، إذ تقتصر التجارة الخارجية على مبادلة السلع المنظورة والسلع غير المنظورة ممثلة في الخدمات، وذلك في الاتجاهين أي الصادرات والواردات من السلع والخدمات وهو ما يعرف بالمفهوم الضيق للتجارة الخارجية، في حين يتضمن مصطلح التجارة الدولية فضلا عن الصادرات والواردات من السلع المنظورة والسلع غير المنظورة، كل من حركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي، وحركة الأفراد (الهجرة الدولية) (حاتم، 1993) وهو ما يعرف بالمعنى الواسع للتجارة الدولية.

ومن خلال ما سبق سنحاول رصد أهمية التجارة الدولية بالنسبة للدول في العنصر الموالي.

2.2 أهمية التجارة الدولية:

تساهم التجارة الدولية في تحديد الملامح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وطبيعة علاقاتها مع مختلف الدول، ويمكن حصر أهمية التجارة الدولية في النقاط التالية:

- تساهم التجارة الدولية في إعادة تخصيص الموارد على الصعيد الدولي، انطلاقا من مبدأ الميزة النسبية الذي يشجع كل بلد على التخصص في إنتاج السلع التي يمتلك فيها ميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى، مما يتيح له الحصول على موارد تساعده على تعميق التخصص. وتساعد في المقابل البلدان المستوردة الحصول على سلع وخدمات بأقل تكلفة. (عبدالحميد، 2000، صفحة 373)

- تسمح التجارة الدولية بتصريف الفوائض المنتجة محليا حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، وبذلك يتم تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب. (الصرن، 2000) لكنها في المقابل تعد سبيلا لتزويد الأسواق الدولية بهذه السلع والخدمات، مما يزيد من نسبة تشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد المصدر، لأن تلبية احتياجات السوق الدولية تعني قدرة البلد على استثمار موارد تكون قادرة على إنتاج كميات تلبي الطلب المحلي والطلب الدولي في الوقت نفسه.

- تسمح التجارة الدولية بزيادة تنافسية البلد من خلال زيادة قدرته على التخصص في الإنتاج وزيادة تقسيم العمل، وزيادة انتاجيته، وزيادة قدرته على التصدير بسبب المكاسب المتأتية من أثر الاحتكاك بالخارج، وأثر الاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثة والسعي لتطبيقها.

- تعد التجارة الدولية آلية يمكن من خلالها تحصيل البلد للعملات الأجنبية وتعزيز احتياطات الصرف الأجنبي. (العصار، داود، عليان ، و مصطفى ، 2000، صفحة 16)

- يساهم تشجيع الصادرات في تعزيز التنمية وتحريض قطاع الإنتاج على استقطاب رأس مال أجنبي، يعزز الاستثمارات وإنشاء المصانع، وتوفير أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا من التقنيات والتجهيزات الانتاجية والسلع بأسعار رخيصة نسبياً.

- تحسين أذواق أفراد المجتمع وتعزيز رشادتهم الاقتصادية من خلال توسيع نطاق اختياراتهم وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات، مما يؤدي إلى توسيع نطاق اختيارات الوحدات الاقتصادية سواء في مجال الاستهلاك أو الإنتاج أو التوزيع، ويساهم في زيادة رفاهية الأفراد وتنميتهم، (العصار، داود، عليان ، و مصطفى ، 2000، صفحة 13) وإحداث تغيرات في البنية الاقتصادية تؤدي إلى حدوث تغييرات في البنية الاجتماعية موافقة لها.

- ترقية العلاقات السياسية بين الدول المتبادل معها، وزيادة اندماج الدول في الاقتصاد العالمي من خلال إزالة الحدود أمام تحركات السلع والخدمات وتنقلات الأشخاص ورؤوس الأموال، مما يتيح للدول الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وزيادة منافذ التجارة الدولية. (الصرن، 2000، صفحة 58)

3. الانفتاح التجاري دافع لتحقيق التكتلات وحماية الاقتصادات على المستوى الإقليمي:

يمكن للانفتاح التجاري أن يكون محورا تقوم عليه استراتيجيات الدول لحماية اقتصاداتها والوصول إلى بناء تكتلات تعزز قدراتها ومكاسب التعاون والانفتاح التجاري.

1.3 الانفتاح التجاري باعتباره مظهر من مظاهر التعاون الاقتصادي:

يتجه النظام الاقتصادي الدولي نحو الانفتاح على سوق عالمية واحدة، من خلال الدعوة إلى تفعيل مبدئي الاعتماد المتبادل والتبادل المتكافئ، بغية تحقيق مصالح مختلف الدول بقدر الإمكان مهما اختلفت أوضاعها الاقتصادية، إذ يرافع أصحاب نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية لصالح تحرير التجارة الدولية باعتبارها السبيل لزيادة ثروات الأمم، وهذا ما أدى إلى ترسيخ فكرة التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل* والمتكافئ بين الدول. خاصة في ظل التفاوت النسبي بين الدول من حيث وفرة وندرة عناصر الإنتاج، إذ أن هناك دولاً ذات وفرة في رأس المال، وأخرى ذات وفرة في عنصر الأرض، وثالثة غنية بقوة العمل. ومن ناحية اخرى هناك تباين في السلع المنتجة من حيث طبيعة عناصر الإنتاج المستخدمة (سلع كثيفة العمل، وسلع كثيفة الأرض، وسلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا).

لذلك يتباين الهيكل الإنتاجي بين الدول حسب وفرة عناصر الإنتاج وكثافة استخدامها في كل دولة.

ومن منطلق أنه لا يمكن أن تنفرد أي دولة بجميع الميزات النسبية في كافة عناصر الإنتاج. تظهر الحاجة الطبيعية والضرورية للتعاون الاقتصادي بين مختلف الدول (غنية وفقيرة، متقدمة ونامية)، من أجل ضمان تلبية منافعها من خلال تحفيز التبادل التجاري بين الدول، والتنافس بينها لتوفير عناصر الإنتاج بأفضل الأسعار لاستخدامها في إنتاج السلع. ورغم الآثار الإيجابية للتعاون الدولي إلا أن ثماره ليست متكافئة على مختلف الاقتصادات، بسبب انعدام الفرص المتساوية بين الدول واختلاف درجة استفادتها من المكاسب تبعا لمرونة اقتصاداتها وقدرتها على إعادة تخصيص الموارد.

ويشير تقرير التجارة الدولية للمنظمة العالمية للتجارة لسنة 2021 إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه التعاون الاقتصادي الدولي في بناء القدرات الاقتصادية للدول على تجنب المخاطر ومواجهة الصدمات، ويمكن رصد أهمية الانفتاح التجاري والتعاون الاقتصادي الدولي بالنسبة لمختلف الاقتصادات فيما يلي: (World trade organization, 2021, pp. 123-160)

- يساعد التعاون الدولي في الاستفادة من أوجه التضامن بين الدول في حالة الكوارث الطبيعية. ومكافحة الصدمات بمختلف أنواعها، ومن الشواهد على ذلك مساهمة واردات الأرز الضخمة من الهند في أعقاب حدوث فيضانات مدمرة في بنغلاديش 1998 بسبب فتح التجارة قبل حدوث الكارثة، الذي بدد مخاوف توافر الغذاء بعد الفيضانات وفضلا عن ذلك أدى إلى منع ارتفاع الأسعار واستقرار السوق والتي كان متوقعا أن تصل إلى 19%. لكنه ظل متوسط أسعار الجملة للأرز ضمن المجال (14.14-14.83) تاكا/للكيلوغرام خلال الفترة من سبتمبر 1998 حتى منتصف أبريل 1999. كما يمكن لأعضاء دول التعاون أن يقوموا بالتعاون في مختلف القضايا، بما في ذلك الشفافية، والرفع من القيود على الصادرات، ومجال التجارة الإلكترونية.

- يلعب التعاون الاقتصادي الدولي دورا مهما في زيادة مرونة سلاسل القيمة العالمية وضمان سلاسة حركة عوامل الإنتاج والسلع والخدمات الأساسية بتكلفة معقولة، من خلال تعزيز الانفتاح التجاري، الذي يساعد في اتساع الأسواق وجعلها أكثر تنوعا وشمولا.

- يساهم التعاون الاقتصادي الدولي في تنسيق الإجراءات والعمليات الجمركية، إذ تكتسي كفاءة وسرعة عمل الجمارك وغيرها من إجراءات التخليص الحدودي أهمية بالغة في حالات الطوارئ لإتاحة سلع مثل الأغذية والإمدادات الطبية ومعدات الطوارئ، التي قد تكون ناقصة الإمداد في البلدان المتضررة.

- يمكن للاقتصادات الاستفادة من التعاون في مجال الوقاية من المخاطر والحد منها والتأهب لها. إذ يمكن للتعاون الدولي أن يساعد الدول على الاقتراب من مستويات مثلى للحد من المخاطر، بسبب السياسات الوقائية بينها. في حين تتحمل البلدان التي تتصرف بشكل غير تعاوني مستويات مرتفعة من المخاطر (مستويات أقل من الوقاية تجاه المخاطر). فغالباً ما ينجم عن الإجراءات المقيدة للتجارة المعتمدة من بعض الدول لمواجهة للصدمات تأثيرات سلبية غير مباشرة. مثل مخاطر الانتقام المتبادل (الغلق ووضع قيود تجارية متبادلة بين البلدان) مما يكبد البلدان تكاليف فرص ضائعة في شكل خسائر الدخل والرفاهية.

- يساعد التعاون الاقتصادي الدولي على الاستعداد أكثر للاضطرابات ورفع درجة التأهب على نحو استباقي، من خلال التخطيط المسبق واعتماد استراتيجيات متكاملة لبناء ودعم المرونة الاقتصادية للدول، بدلاً من انتظار حدوث الصدمة ثم محاولة التعامل معها.

- يجعل التعاون الدولي السياسات التجارية وغير التجارية متعاونة، منفتحة وقابلة للتنبؤ من قبل بلدان التعاون، مما يعزز قدرة الدول على الاستعداد للمخاطر والصدمات قبل وقوعها والصمود في وجهها والحد من آثارها بعد حدوثها، وتسريع التعافي منها. مما يخفف من حدة المخاطر الناجمة عن عدم اليقين في السياسات التجارية وغير التجارية، كما يحد من الصدمات التي تسببها تلك السياسات.

- إن التعاون في السياسات التجارية ضروري لتعزيز الدور الإيجابي للتجارة، عن طريق تخفيف الضوابط التجارية لدعم تدفق السلع والسلع الطارئة والحيوية (مثل الأغذية والإمدادات الطبية ومعدات الطوارئ) وضمان وصولها في الوقت المناسب، عن طريق الحد من استخدام قيود التصدير لتعزيز توافر السلع الأساسية على الصعيد العالمي.

- إن التنوع التجاري والإنتاج المتنوع يزيد من احتمالية أن تلعب التجارة دورًا إيجابيًا في تحقيق الاستقرار والوفرة في الأسواق، من خلال زيادة فرص العمل وتعزيز الإنتاجية والابتكار مما يحفز النمو الاقتصادي ويزيد من فرص الوصول إلى السلع والخدمات التي تحد من الارتفاع المفاجئ في الأسعار.

- يمكن أن يؤدي الانتعاش التجاري إلى تسريع الانتعاش الاقتصادي ويجعل الاقتصادات أكثر مرونة من خلال تنويع مصادر العرض والطلب، إذ يساهم الطلب الأجنبي في تعويض انخفاض الطلب المحلي، كما يسمح الانتعاش التجاري بتنويع مصادر العرض، بحيث عادة ما تنتعش التدفقات التجارية بسرعة أكبر من التدفقات المحلية في أعقاب فترات الانكماش.

- يعمل التعاون الاقتصادي الدولي على تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدان أطراف التعاون من خلال تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول الموجودة في المركز (الشركات الأم) وتلك الشركات الموجودة في مختلف فروع دول المحيط (فروع الشركات الأم وشركات المناولة) وزيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات، بالإضافة إلى ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية للأطراف المتعاونة. مما يضمن تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والمبادلة. (بالأحمر و حمزة، 2023، صفحة 78)

2.3 التكتل مظهر من مظاهر التعاون الاقتصادي وآلية لحماية الاقتصاديات إقليميا:

برزت فكرة التكتلات الاقتصادية كسمة تميز النظام العالمي الجديد وتجسد التعاون الاقتصادي، الذي يرسخ مبدأ الاعتماد المتبادل والتبادل المتكافئ بين الدول، وشكلا جديدا على نطاق أوسع من الحماية للاقتصاديات الإقليمية عوض الحماية على مستوى

الاقتصادات الوطنية. إذ أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19 أن التعاون بين الحكومات يمكنه أن يتسبب في حدوث اضطرابات إقليمية وعدم استقرار كبير في اقتصاديات الدول. وفي المقابل يمكن أن تستفيد الحكومات من العمل التعاوني لتعزيز قدراتها على الاستعداد للتصدي للأزمات الحالية والتعافي منها والتنبؤ بالاضطرابات المستقبلية المحتملة، وذلك من خلال الاستفادة من أوجه التآزر ودعم بيئة تجارية أكثر انفتاحا وتنوعا وشمولا.

وفي هذا السياق شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينيات اتجاها نحو التعاون الدولي من خلال تكوين تكتلات اقتصادية (ثنائية أو متعددة الأطراف) كشكل من أشكال إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي في ظل تزايد وتيرة التقدم التقني. ولقد ساهم هذين العاملين (الثورة التكنولوجية والتنظيم الاقتصادي) في زيادة التخصص وتقسيم العمل الدولي، الذي يؤدي إلى تطور التعاون الإنتاجي الدولي ومزيد من تحرير التجارة، بغية تحقيق التكامل الاقتصادي والحد من آثار الاحتكار الدولي لفروع الإنتاج والتجارة من قبل بعض الاقتصادات المتطورة. ولتحقيق التكامل بين اقتصاديات التكتل تبقى الحاجة الى الانفتاح التجاري (تخفيف أو إلغاء التعريفات الجمركية وغير الجمركية) والتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي قائمة وضرورية أساسها الميزة النسبية الدولية مما يؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، تخفيض الأسعار، زيادة الكفاءة الإنتاجية، اتساع السوق والرفع من كفاءتها المالية والتجارية خاصة في ظل استمرار التخصص الدولي وتقسيم العمل. (حشماوي، 2006، صفحة 39)

وعرف العالم عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية والقارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مشتركة، على غرار السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي، التكتل الاقتصادي الأوروبي (السوق الأوربية المشتركة. والاتحاد الأوروبي). التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)، التكتل الاقتصادي الآسيوي (رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN). الشراكة الأورو متوسطية، تكتل جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC)، ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومنظمة التعاون الإسلامي ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA وغيرها من أشكال التعاون والتكتل.

4. التكتلات سبيل لتقليل التمييز بين الدول وتحقيق التكامل بينها:

تستهدف التكتلات الاقتصادية في غالب الأحيان تجميع الدول الأعضاء حول رؤية مشتركة لموضوع معين يهم جميع الدول الأطراف، من أجل تعزيز التعاون فيما بينها والوصول إلى أعلى مستويات التكامل، وفي هذا الإطار سنحاول في البداية التمييز بين عدة مصطلحات متقاربة ومتداخلة هي التكتل، التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي. ليتم استعراض مراحل تجسيد التكامل الاقتصادي في مختلف التكتلات في الجزء الأخير من هذا البحث.

1.4 التكتلات الاقتصادية من التعاون إلى التكامل الاقتصادي:

لم يكن بروز التكتلات الاقتصادية سوى انعكاسا لما أفرزته الحربان العالميتان من آثار وخيمة، حيث أدت هذه التجربة بالمفكرين إلى نقد التعاطف اللاعقلاني مع مرتكزات وأفكار المدرسة الواقعية (الصراع من أجل السلطان والسلام) والعودة إلى أفكار المدرسة المثالية (انسجام المصالح بين الدول)، من خلال إقرارهم بأن الصراع لا يمكن أن يكون الشكل الوحيد الذي تتجسد وفقه العلاقات بين الدول، الأمر الذي دفع إلى طرح فكرة التكتل والتكامل – عالميا كان أو إقليميا– كركيزة في بناء واستمرار المنظومة الدولية. (معماش، 2016، صفحة 239) لذلك تشجع التوجهات الدولية الراهنة على الانتقال من عالم الدول إلى دولة العالم (العابرة للدول)، (عياد، 2022، صفحة 11) من خلال جعل السوق العالمية سوقا مفتوحة بلا حواجز. كما باتت تعطي الاعتماد المتبادل والمتكافئ أهمية كبيرة، باعتباره السبب الفعلي لبروز التكتلات وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والوصول إلى الأسواق الإقليمية ثم السوق العالمية الواحدة.

فإذا كانت التحديات والتهديدات الخارجية تعد شرطا ضروريا لدفع الدول نحو التكتل من أجل التعاون والتكامل، فإن وجود التهديد الخارجي وحده لن يؤدي إلى التكتل الإقليمي، بل يمكن للتهديدات الخارجية أن تدفع إلى الانقسام بين دول الإقليم الواحد، خاصة إن كانت هناك رؤى مختلفة ومتضاربة لمواجهة هذه التهديدات. لذلك يمكن القول إن التهديدات الخارجية لا تكون سببا في تحقيق التعاون والتكامل إلا إذا كانت مرتبطة بوجود رؤية وتصور واحد ومشترك بين مختلف الدول لمجابهة هاته التهديدات الخارجية.

تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية أحد السبل التي تستهدف تحقيق التعاون ثم التكامل الاقتصادي، كضرورة ومنهاج لبلوغ أعلى مستويات التنمية. إذ أصبح من الصعب على الدول منفردة أن تحقق متطلباتها التنموية دون أن تلجأ إلى التعاون مع غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، وينبغي التمييز في الأدبيات الاقتصادية بين المصطلحات الثلاثة التالية التكتل، التكامل والتعاون.

يشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى عملية تجميع أو ارتباط دولتين أو أكثر تجمعها روابط خاصة ومصالح مشتركة، تجعل العلاقات الاقتصادية بينها أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم الأخرى، بداية بأدنى مستويات التعاون الاقتصادي وصولا إلى مراحل جد متقدمة من التكامل. (بلحوسين و ريعي ، 2014، صفحة 30)

في حين يشير مفهوم التعاون إلى الحالة الناتجة عن التحول من علاقات القوة والصراع إلى علاقات السلم بين الفاعلين في النظام الدولي، فعلى خلاف الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين الدول المنفردة بسبب المنافسة لتحقيق مصالحها الحيوية، يشير مفهوم التعاون إلى تلك العلاقة التعاقدية التي يتم بموجبها تكثيف الاعتماد المتبادل والمتكافئ في مجال معين بين طرفين أو عدة أطراف، من خلال تخفيف العقبات في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإقامة اتفاقيات تجارية واعتماد إجراءات تنسيقية في مجالات التنمية والاستثمار، (بالأحمر و حمزة، 2023، صفحة 78) بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي إلى تعظيم المكاسب المشتركة للدول وتطورها وتخفيف التمييز بينها مع الحفاظ على سماتها الخاصة. (عياد، 2022، صفحة 11)

كما يشير مصطلح التعاون الاقتصادي إلى حفاظ كل بلد على استقلالية سياسته الاقتصادية، إذ تكتفي الدول المتعاونة بتوحيد جهودها بغرض تحقيق أهداف مشتركة، (محرزي، 2005، صفحة 4) كما أن المشاركة في التعاون لا تؤدي بأي شكل من الأشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات إقليمية فوق وطنية. (عياد، 2022، صفحة 8)

أما مصلح التكامل فيشير إلى إلغاء التمييز داخل منطقة ما في مجال التعاون الدولي. (balassa, 1961, pp. 174-175) عبر تنشيط الروابط الاقتصادية والوظائف الفنية

والتعاون التقني، وصولا إلى حالة من التوحد السياسي. إذ تؤدي زيادة الروابط بين الدول إلى تناقص سيادتها، من خلال ضرورة نقل الولاء من الدولة الوطنية إلى مراكز ولاء جديدة فوق وطنية. (معماش، 2016، صفحة 240)

وفي هذا السياق يعرّف بالاسا BELA BALASSA التكامل الاقتصادي من زاويتين، كحالة وكعملية (سيرورة) في الوقت نفسه. فمن زاوية وصف التكامل كحالة Integration as a Situation، فهو الصورة النهائية لكيان جديد تغيب فيه مختلف أشكال التمييز وصور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية المشاركة في هذا الكيان. أما من زاوية اعتبار التكامل كعملية Integration as a Process، فهو يشمل مختلف المراحل والتدابير التي تهدف في النهاية إلى رفع القيود بين الدول وإلغاء جميع صور التمييز بينها. (balassa, 1961, pp. 174-175)

أما G.Myrdal فيعرف التكامل بأنه عبارة عن العملية التي يتم بموجبها إزالة كل الحواجز بين الوحدات المتكاملة، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الانتاج إقليميا ووطنيا، حيث يمثل تنسيق السياسات الاقتصادية شرطا أساسيا لإنجاح التكامل الاقتصادي. (حرير و عبد الرحمان، 2018، الصفحات 3-4)

كما يمكن التمييز بين مفهوم التكامل في التصور الرأسمالي والتصور الاشتراكي ولدى الدول النامية، حيث يعتبر الرأسماليون (أتباع مذهب الحرية الاقتصادية كـ تنبرجن Tinbergen وبالاسا Balassa) التكامل على أنه تكريس لمبادئ تحرير التبادل التجاري وتكامل السوق واتساعها، إذ يركز هذا التصور على استعمال أساليب السوق (التحرير التجاري) وإلغاء وتخفيف القيود الجمركية لتحقيق الاندماج في السوق العالمية. في حين يعتبر التصور الاشتراكي التكامل عملية منظمة وواعية لتخطيط تقسيم العمل الدولي (الإنتاج)، وإحداث تعديلات جوهرية في البنية الاقتصادية للدول، بهدف تقريب مستويات التطور الاقتصادي بينها وتوسيع الأسواق بهدف الرفع من أدائها الاقتصادي، إذ يركز التصور الاشتراكي على التكامل في مجالات الإنتاج من خلال قيام الدول بتنسيق خططها الاقتصادية طويلة المدى، وليس على التبادل التجاري القائم على رفع الحواجز التجارية دون استعمال أساليب السوق. أما بالنسبة للاقتصاديات النامية فإن الهدف من التكامل هو

معالجة الخلل أو مواجهة تهديدات الانصياع لقواعد السوق العالمية. (عياد، 2022، الصفحات 4-5)

ويمكن التمييز بين التعاون والتكامل من خلال ما تم ذكره من قبل Balassa حيث يعتبر "التعاون مجرد إجراءات تهدف إلى الحد من التمييز بين الدول المتعاونة، في حين تنطوي عملية التكامل الاقتصادي على تدابير إزالة مختلف أشكال التمييز. على سبيل المثال، تنتمي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسياسات التجارية إلى مجال التعاون الدولي، في حين أن إزالة الحواجز التجارية هي عمل من أعمال التكامل الاقتصادي". فإذا كان من الممكن اعتبار مجرد وجود علاقات تجارية بين الاقتصادات شكلا من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول، (balassa, 1961, pp. 174-175) هذا الأخير الذي يتضمن إجراءات تهدف إلى تقليل التمييز بين الدول مع الحفاظ على استقلالية سياساتها الاقتصادية الخاصة، على خلاف التكامل الذي يعتبر فعل إرادي ذو أبعاد متعددة اقتصادية، سياسية واجتماعية تتجه نحو إقامة علاقات اندماجية متكافئة بين الدول لتحصيل منافع متبادلة مشتركة، ويمتد إلى إزالة كل أشكال التمييز بينها وخلق كيان اقتصادي جديد. كما يستدعي التكامل مبادرة كل دولة عضو في المجموعة المعنية بالتكتل إلى تأسيس وتطبيق سياسات اقتصادية مشتركة تديرها سلطة مركزية فوق وطنية، بشكل منسجم يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية التكاملية، (عياد، 2022، صفحة 8) وذلك لا يتحقق إلا من خلال إعطاء أولوية للقرار السياسي الموحّد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية التكاملية. (حرير و عبد الرحمان، 2018، الصفحات 3-4)

وعليه يمكن اختصار الفرق بين المصطلحات الثلاث في اعتبار التعاون سبيل لغاية وهي التكامل الاقتصادي، في حين يعبر مصطلح التكتل على عملية تجسيد الجانب التطبيقي لمفهومي التعاون والتكامل الاقتصادي معا.

2.4 أشكال ومستويات التكامل الاقتصادي:

تتخذ التكتلات الاقتصادية عدة أشكال تمثل درجات متفاوتة من التكامل الاقتصادي،** يمكن ترتيبها من أدنى درجة إلى أعلى درجة كما يبينها الشكل أدناه: (عبد الرحيم، 2002، الصفحات 62-66)

الشكل 1: مراحل ومستويات التكامل الاقتصادي

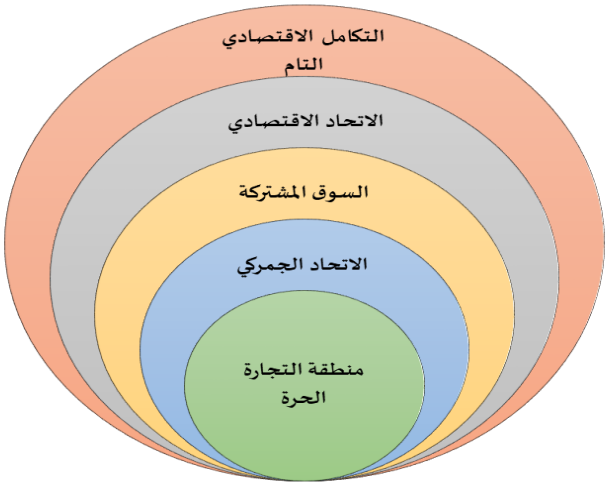

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (عبد الرحيم، 2002، الصفحات 62-66)

- منطقة التجارة الحرة Free trade area: يتم في هذه النوع من التكتلات إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية (حصص الاستيراد) بين دول التكتل، فيما يبقى كل بلد حرّا وسيّدا في تحديد سياسته الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء.

- الاتحاد الجمركي Customs Unions: هو اتفاق بين دولتين أو أكثر على تنسيق سياسة جمركية موحدة، إذ تتنازل البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي عن سيادتها في سياستها الجمركية فضلا عن حرية تحرك السلع داخل الاتحاد، من خلال توحيد الحواجز والتعريفات الجمركية في تعاملات دول التكتل مع الدول غير الأعضاء.

- السوق المشتركة Common Market: هي عبارة عن اتحاد جمركي بالإضافة إلى ضمان حرية انتقال عوامل الإنتاج (رؤوس الأموال واليد العاملة) بين دول التكتل. ويبقى لكل سوق وطنية لوائحها الخاصة، مثل معايير المنتج والأجور والفوائد.

- الاتحاد الاقتصادي Economic Union: يتمثل في وجود سوق مشتركة مرفقة بتنسيق للسياسات الاقتصادية، المالية، النقدية، التجارية والاجتماعية.

- التكامل الاقتصادي التام Total Economic Integration: يفترض التكامل الاقتصادي الشامل توحيد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والاجتماعية وسياسات مكافحة التقلبات الدورية، وإحلال عملة موحدة محل العملات الوطنية، ويتطلب ذلك إنشاء مؤسسات فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.

كما يوضح الجدول رقم (1) أدناه أوجه الاختلاف بين مختلف مراحل التكامل تبعا للإجراءات الواجب اعتمادها في كل مرحلة من أدنى إلى أعلى مستويات التكامل الاقتصادي.

الجدول 1: أوجه الاختلاف بين مراحل ومستويات التكامل الاقتصادي

	إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية	توحيد التعريفات الجمركية	حرية انتقال عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	X				
الاتحاد الجمركي	X	X			
السوق المشتركة	X	X	X		
الاتحاد الاقتصادي	X	X	X	X	
التكامل الاقتصادي التام	X	X	X	X	X

Source: (Balassa, 1961, P-P. 174-175).

5. خاتمة:

شهدت التجارة الدولية توسعا كبير في العقود الماضية تجاوزت حدود 32 تريليون دولار امريكي، وقد رافق هذا التوسع الكبير في حجم التجارة الدولية بروز اتجاه عالمي جديد نحو بناء العديد من التكتلات الإقليمية والعالمية، سعيا منها إلى تحقيق المزيد من الانفتاح التجاري وتكريسا لمزايا التعاون الاقتصادي المبني على الاعتماد المتبادل والتبادل المتكافئ بين الدول.

وقد عالجت هذه الورقة البحثية العلاقة بين الانفتاح التجاري وكل من التكامل الاقتصادي وآليات حماية اقتصاديات الدول. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعد التجارة الدولية أسلوبا أمثلا لتحقيق منافع متبادلة لكل الدول المشاركة فيها، من خلال تبادل السلع والخدمات ومختلف عناصر الإنتاج.

- تساهم التجارة والانفتاح التجاري في ترقية العلاقات السياسية بين الدول المتبادل معها، وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، من خلال استفادة الدول من اتساع منافذ التجارة الدولية وإزالة الحدود أمام تحركات السلع والخدمات وتنقلات الأشخاص ورؤوس الأموال.

- يمكن للانفتاح التجاري أن يكون محورا تقوم عليه استراتيجيات الدول لحماية اقتصاداتها من الصدامات والوصول إلى بناء تكتلات تعزز قدراتها ومكاسبها من الانفتاح التجاري.

- تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية سبيلا لتحقيق التعاون ثم التكامل الاقتصادي، ومنهاجا لبلوغ أعلى مستويات التنمية.

- تتخذ التكتلات الاقتصادية عدة أشكال تمثل درجات متفاوتة من التكامل الاقتصادي، يمكن ترتيبها من أدنى درجة إلى أعلى درجة، منطقة التجارة الحرة Free trade area، الاتحاد الجمركي Customs Unions، السوق المشتركة Common Market، الاتحاد الاقتصادي Economic Union، وصولا إلى التكامل الاقتصادي التام Total Economic Integration.

يتوقف نجاح أو فشل مختلف تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم في تحقيق التكامل الاقتصادي على مدى تحقيق جملة من المتطلبات نوجزها في التوصيات الأتية:

التوصيات: تقترح الدراسة جملة من التوصيات لتعزيز فرص نجاح التكتلات الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

- توافر الإرادة والتوافق السياسي بين دول التكتل فيما يخص الرؤية المشتركة اتجاه القضايا العالمية والإقليمية الراهنة.

- إنشاء هياكل مؤسساتية لإدارة التكتل ومتابعة تنفيذ التكامل داخل التكتل، واعتماد إطار قانوني يوضح كيفية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها وتوضيح مهام ومسؤوليات كل الهيئات داخل التكتل، من أجل ضمان استمرارية التكتل وخدمته لمصالح كل الدول الأعضاء.

- إيجاد آلية فعالة لتسوية النزاعات وتوفير حلول مستندة على قواعد عامة لتسوية كل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين دول أطراف التكتل.

- توفير الآليات القانونية والمؤسساتية التي تضمن التوزيع العادل للمزايا والتكاليف الناجمة عن التكامل.

- العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية وتوحيدها بين الدول وتفعيل التخطيط الاستراتيجي الذي يستهدف موائمة السياسات المحلية وأهداف الدول الأعضاء مع الأهداف الاستراتيجية وسياسات التكتل على المدى المتوسط والبعيد، والتزام جميع الدول الأعضاء بزيادة التعاون مع دول التكتل في مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة وفقا لميزتها النسبية وبنيتها الاقتصادية، لتعزيز التنويع وتطوير سلاسل القيمة.

- وجود العجز والفائض، إذ لا بد أن تتوفر في دول التكتل مظاهر الاعتماد المتبادل بينها، من خلال إمكانية سد عجز كل دولة عضو من فوائض باقي دول التكتل. مع شرط توافر عناصر الإنتاج من موارد طبيعية، مالية، مادية، تكنولوجية، بشرية وتنوعها داخل دول التكتل، ما يضمن حماية اقتصادات التكتل من الصدمات الخارجية.

- توفير البنية التحتية الأساسية اللازمة مثل شبكات النقل والإمداد ووسائل الاتصال، التي تسمح بتيسير التجارة داخل التكتل وإنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات، والعمل على تخفيف وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية (تخفيف وتيسير الانظمة الحدودية، وضمان أمن السلع والخدمات المتداولة، والاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود، تبسيط النظام التجاري...) التي تعيق انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، بهدف تعزيز التجارة البينية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية لدول أعضاء التكتل.

- تعزيز التبادل التجاري المتكافئ ومساعدة الاقتصاديات الضعيفة في بناء قدراتها الانتاجية بما يضمن توزيعا عادلا لثمار التكتل.

- إقامة شبكات التجارة الالكترونية من خلال اعتماد بروتوكولات لتطوير التجارة الإلكترونية، وتصميم قواعد بيانات للمعلومات التجارية متاحة لكل الدول الأعضاء حول فرص الاستثمار والإجراءات الجمركية المعتمدة لتقليل تكلفة الأعمال في دول التكتل والاستفادة من مزايا الثورة الصناعية الرابعة.

- التقارب الجغرافي، فرغم أنه ليس شرطا ضروريا لقيام ونجاح التكتلات إلا أن له دور كبير في خفض تكاليف النقل وتسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين دول التكتل.

إذا نجحت التكتلات الاقتصادية في توفير المتطلبات الأساسية السالفة الذكر، فإن الانفتاح التجاري داخلها سيعمل كمحرك يعزز من معدلات النمو الاقتصادي وسيحقق ما يصطلح عليه بالتنمية الشاملة والمستدامة داخل دول التكتل، كما سيعمل الانفتاح على تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية كبيرة للبلدان مع توفير فرص تجارية وصناعية للجميع تسمح بتحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي.

6. قائمة المراجع:

balassa, b. (1961). the theory of economic integration: an introduction. Greenwood Press, 174-175.

World trade organization. (2021). world trade report: economic resilience and trade.

إكرام عبد الرحيم. (2002). التحديات المستقبلية للكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الحاج بالأحمر، و علي حمزة. (2023). أثر التعاون الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الصين والجزائر دراسة قياسية للفترة 2003-2019. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 78.

رشاد العصار، حسام داود، الشريف عليان ، و سلمان مصطفى . (2000). التجارة الخارجية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

رعد حسن الصرن. (2000). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. القاهرة: دار الرضا للنشر.

سامي عفيفي حاتم. (1993). التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عادل أحمد حشيش. (2002). أساسيات الإقتصاد الدولي. الإسكندرية: الدار الجامعة الجديدة.

عبد العظيم حمدي . (بيروت). اقتصاديات التجارة الدولية. 2000: دار النهضة العربية.

عبد المطلب عبدالحميد. (2000). النظرية الإقتصادية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

فاطمة الزهراء بلحوسين، و رياض ريعي . (2014). أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء نافتا. مجلة التكامل الاقتصادي، 30.

محمد حشماوي. (2006). الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية. جامعة الجزائر.

محمد سمير عياد. (2022). التكامل الاقتصادي الدولي مقاربة نظرية. مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، 11.

محمد عباس محرزي. (2005). نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي. جامعة الجزائر.

محمود يونس. (1993). أساسيات التجارة الدولية. بيروت: الدار الجامعية.

ناجي حرير، و أولاد ازوي عبد الرحمان. (2018). تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 3-4.

هدى معماش. (2016). تحليل معضلة التكامل المغاربي في ضوء المقاربات التفسيرية لنظرية التكامل والاندماج. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 239.

* يعبر الاعتماد المتبادل على زيادة حدة التشابك بين البلدان المتاجرة بالشكل الذي يؤدي إلى خلق علاقة ارتباط ذات اتجاهين بين بلدين أو مجموعتين من البلدان، بحيث يكون كل طرف تابعا ومتبوعا في الوقت نفسه للطرف الآخر.

** يشير البعض إلى شكل أولي وبدائي من التكامل يطلق عليه منطقة التفضيل الجمركي (منطقة التجارة التفضيلية Preferential Trade Area): وهي تكتل تجاري تخفض فيه الدول الأعضاء القيود غير الجمركية فيما بينها، كما تمنح امتيازات جمركية على تجارة السلع والخدمات لدول التكتل مقارنة بباقي دول العالم.